

قرار رقم (120) لسنة 2018

بشأن

**رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة
غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية لتسويق وحدات صندوق يو إس أي بي
إيه 2 العقاري**

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛
- عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- وعلى الاتفاقية المبرمة بين ممثل نظام الاستثمار الجماعي بلو بيلار المحدودة للاستشارات - Blue Pillar Advisor Ltd ومدير التسويق شركة غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- وبناء على طلب شركة غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية للقيام بعملية التسويق الخاص لصندوق يو إس أي بي إي 2 العقاري داخل دولة الكويت المؤرخ 2018/06/12؛
- وبناء على القرار رقم (20) لسنة 2018 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 2018/02/11.

قرر ما يلي

مادة أولى:

يُرخص لشركة غيتهوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية بتسويق عدد 18,750 وحدة (فقط ثمانية عشر ألف وسبع مائة وخمسون وحدة) من صندوق يو إس أي بي إي 2 العقاري تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمن، تتكون كل وحدة منها كالتالي:

- 1- عدد سهم واحد لا يملك حامله حق التصويت في شركة يو إس أي بي إي 2 للعقار المحدودة.
- 2- عدد ثلاثة أسهم لا يملك حاملها حق التصويت في شركة يو إس أي بي إي 2 للعقار المحدودة.

وأن يكون سعر العرض 4,000 دولار أمريكي (فقط أربعة آلاف دولار أمريكي) للوحدة الواحدة، بالإضافة إلى رسوم الاكتتاب التي تبلغ 1% من سعر العرض عند الاكتتاب عن كل وحدة، وأن يكون الحد الأدنى للاشتراك هو 100,000 دولار أمريكي (فقط مائة ألف دولار أمريكي).

وأن يتم طرح الوحدات التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت للعملاء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، وتكون الجهة التي تتلقى طلبات الاشتراك هي:

- شركة غيتهاوس كابيتال للاستشارات الاقتصادية والمالية.

مادة ثانية:

أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الاكتتاب.

مادة ثالثة:

مدة رخصة التسويق سنّة قابلة للتجديد سنوياً من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد سداد الرسوم المقررة.

مادة رابعة:

تدفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة، اعتبر القرار كأن لم يكن.

مادة خامسة:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.



زياد يعقوب الفليح
رئيس قطاع الإشراف بالتكليف



صدر بتاريخ: 2018/09/13.